

## لتسوية النزاع في ليبيا

سياسيون وجامعيون يدعون إلى اعتماد المقاربة الجزائرية

أكد دبلوماسيون وسياسيون واساتذة جامعيون أنه لا يمكن الحديث عن أي تسوية للنزاع في ليبيا دون الجزائر مشددين على أن أي حل لا بد أن يكون مرفوقا بالمبادئ الأساسية التي تضمنتها المقاربة الجزائرية لا سيما تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة الليبية باعتبارها الطريق الوحيد للخروج من الأزمة.

وأكد سفير الجزائر السابق في ليبيا صالح بوشة خلال مداخلة في ندوة نظمها مركز الشعب للدراسات والبحوث بعنوان مستقبل الأزمة الليبية: ليبيا إلى أين..؟ بالجزائر العاصمة أنه لا يمكن المتحدث عن تسوية النزاع في ليبيا دون الجزائر أو أن يكون الحل ضد الجزائر مضيضا أن حل النزاع لا بد أن يكون مرفوقا بمقاربة تجمع بين المبادئ الأساسية التي تضمنتها المقاربة الجزائرية. وأبرز المتحدث في هذا الشأن أن الجزائر سعت من خلال مقاربتها لأن تكون تسوية النزاع لصالح الشعب الليبي في المقام الأول وأن يكون هو صاحب القرار السيادي إضافة إلى جمع كل مكونات الشعب الليبي وتحقيق مصالحة وطنية من خلال حوار وطني بين الفرقاء ومواصلة الدعم لا سيما الأمني لتمكين الجارة الشرقية من استكمال بناء مؤسساتها الأمنية وكذا الاقصادية.

ولفت الدبلوماسي إلى أهمية الحل الاقليمي لتسوية النزاع في ليبيا وهو الامر الذي أكدده الخطاب السياسي الرسمي الجزائري والذي بدى واضحا من خلال عديد اللقاءات التي نظمتها الجزائر لتسوية الأزمة الليبية داعيا في هذا السياق دول الجوار الليبي لأن تلعب دورا فاعلا وأن تكون الشريك الأساسي لليبيا للخروج من هذه الأزمة بالنظر إلى التحديات الأمنية والجيوية السياسية.

أما الدكتورة تسعديت مسيح الدين أستاذة التعليم العالي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ومديرة مخبر تحليل السياسات المشرق أوسطي فتطرقت في مداخلتها إلى المشهد السياسي والأمني الحالي مبرزة أنه على الرغم من التحسن الذي شهده الملف الليبي لا سيما فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وتخفيف حدة الانقسامات التي كانت موجودة على الساحة السياسية الليبية غير أن ذلك يبقى غير فعال لغياب مؤسسات دولة قوية ترعى مصالح الشعب الليبي وتضعها فوق كل اعتبار.

لأما الأمين العام لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي سعيد مقدم فتطرق من جانبه إلى القضايا المؤسسية والآلية القانونية لتسوية الأزمة الليبية التي وصفها بالمركبة بآتم معنى الكلمة مبرزا أن من أهم القضايا المطروحة اليوم هي وضع آلية قانونية لتنظيم الانتخابات العامة فلا يمكن تنظيم هذه الاستحقاقات دون وضع إطار دستوري لها.

وأكد السيد مقدم أن عدم توافق القوى الدولية على شكل لبناء الدولة الليبية من شأنه أن يطيل الأزمة منتقدا في السياق غياب آلية للتنفيذ بين دول الجوار التي بالرغم من وجود بعض المحاولات للتسوية غير أنها تبقى في نظره محتشمة.